سياسات التيارات اليمينية الشعبوية
واثرها على التجارة الحرة
(الولايات المتحدة الامريكية و وبريطانيا انموذجاً)

م. لمى مطير حسن
جامعة واسط – كلية الاداب

الملخص:

ظهرت الشعبوية السياسية في القرن التاسع عشر ، ولكن الاهتمام الفعلي لها ظهر في القرن العشرين بعد صعود نجم التيارات والأحزاب السياسية الأوروبية التي تصنف بأنها قومية ويمينية، علمًا أن الشعبوية لا تقتصر على اليمين فحسب بل تتعداه إلى اليسار، و تعرف الشعبوية اليمينية بأنها أيديولوجية سياسية تجمع بين سياسات اليمين والخطابة . ومنذ الكساد الكبير بدأت تتنامى شعبية الحركات الشعبوية اليمينية الأوروبية مثل حزب التجمع الوطني (سابقًا حزب الجبهة الوطنية) في فرنسا ، وحزب البريكست البريطاني وغيرها، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المعارضة المتزايدة للهجرة المتدفقة القادمة من الشرق الأوسط وأفريقيا، وزيادة الشكوك الأوروبية والاستياء من السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، أدى ذلك إلى تصاعد اتجاهات "الارتداد للداخل" في سياسات الدول الغربية ، وقد تضمن خطاب الرئيس الامريكي ترامب في عام ٢٠١٦ مواضيع شعبوية يمينية، فقد اشتهرت حملته بمناهضتها للمؤسسة الحاكمة، ومناهضتها للهجرة غير الشرعية، ومناهضتها للتجارة الحرة.

Abstract:

Political populism emerged in the nineteenth century, However, the actual interest in it appeared in the twentieth century after the rise of the European currents and

the growing opposition to the influx of immigration coming from the Middle East and Africa, the increase in European skepticism and discontent with the European Union's economic policies. This led to an escalation of "backlash" trends in the politics of Western countries. US President Trump's speech in 2016 included right-wing populist themes. His campaign against the ruling establishment, its opposition to illegal immigration, and its opposition to free trade.

political parties that are classified as nationalist and right-wing, Knowing, that populism is not confined to the right, but also to the left, Right-wing populism is defined as a political ideology that combines right-wing politics with rhetoric, Since the Great Depression, the popularity of right-wing European populist movements began to grow, such as the National Rally (formerly the National Front Party) in France, the British Brexit Party and others, This is largely due to

الكلمات المفتاحية: الشعبوية اليمينية ، التجارة الحرة ، السياسة الحمائية، الارتداد للداخل

المقدمة:

وُصفت حملة دونالد ترامب الرئاسية لعام ٢٠١٦، و التي اشتهرت بمناهضتها للمؤسسة الحاكمة، بأنها حملة شعبوية يمينية، إذ ان العصبية الأمريكية التي تمثلت في شعار دونالد ترامب الانتخابي "أمريكا أولاً" ؛ و ازدرائه من اتفاقيات التجارة الحرة ، كانت اولى مهامه عند اعتلاءه سدة الحكم ، فقد اراد طرحها للتفاوض مرة اخرى ، و اعلن مرارا عن معارضته لها وخصوصاً اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا) واتفاقية "الشراكة عبر المحيط الهادئ" ، وقادت سياسة الرئيس الشعبوي إلى نفور الأميركيين من مضامين التجارة الحرة مشككين في أهدافها، لاسيما وأنها أشعلت فتيل النزاعات التجارية عالميا، كما أضرّت بوظائفهم.

في السياق ذاته أدى صعود التيارات القومية اليمينية في بريطانيا إلى تصاعد اتجاهات "الارتداد للداخل" في سياسات الدول الغربية،

حيث تفجرت حالة من الغضب الشعبي بسبب تداعيات الانفتاح الكامل على العالم الخارجي، و المعارضة المتزايدة للهجرة المتدفقة القادمة من الشرق الأوسط وأفريقيا، وتداعيات حرية تدفقات التجارة على الأوضاع الاقتصادية الداخلية فكان تصويت غالبية البريطانيين لصالح الانفصال عن الاتحاد الأوروبي مؤشرًا جديدًا على رفض المنتمين للطبقة الوسطى تحمل التكاليف المتزايدة للعولمة والاندماج الاقتصادي.

ويحظى البحث بأهمية واسعة كونه يبحث في موضوع السياسة الحمائية وتأثيرها في النظام الاقتصادي العالمي وهذا بدوره يؤثر على مفهوم التجارة الحرة في ظل بروز تيارات يمينية شعبوية تنادي بالشعارات القومية والارتداد للداخل.

إشكالية البحث

حمل لنا موضوع البحث عنواناً لإشكالية كبيرة تضمنت العديد من الاسئلة منها : ما المقصود بالتجارة الحرة وماهي تأثيرات التيارات اليمينية والشعوبية عليها ؟ هل ستؤثر سياسة الحمائية والانعزالية التي ينادي بها دونالد ترامب على حرية التجارة ؟وماهي تداعياتها على التجارة الحرة ؟وهل ستنجح سياسة بريطانيا الحمائية في ظل سياسة الارتداد للداخل وخصوصا بعد انفصالها عن الاتحاد الاوربي؟

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها، ان السياسات (السياسة الحمائية) التي تبنتها التيارات اليمينية الشعوبية تجاه التجارة الحرة ورفضهما لها ستترك تأثيراتها السلبية على النظام الاقتصادي العالمي ،كما ان السياسة التي انتهجتها بريطانيا في اطار حركة الارتداد للداخل والانفصال عن الاتحاد الاوربي سيترك تأثيراته السلبية على الاقتصاد البريطاني واقتصاد الاتحاد الاوربي.

منهجية البحث

اعتمد الباحث على مناهج علمية عديدة منها المنهج الوصفي التحليلي ، المنهج التاريخي ، و(المنهج الاستشرافي الاحتمالي) يعني مراقبة الموضوع عن بعد بغية الوقوف على اثاره ومتغيراته وابعاده المستقبلية.

هيكلية البحث

انطلاقاً من إشكالية البحث وفرضيته ،تم تقسيم هيكلية البحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة إلى ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الاول عن مفهوم التجارة الحرة وموقف التيارات اليمينية والشعبوية منها، وتم تقسيمه الى مطلبين ، تناول الاول عن مفهوم التجارة الحرة ، والمطلب الثاني عن التعريف بالتيارات اليمينية والشعبوية وموقفها من التجارة الحرة ، بينما تناول المبحث الثاني عن أثر سياسة إدارة ترامب الحمائية على

التجارة الحرة ،وتم تقسيمه الى مطلبين ،تناول المطلب الاول عن موقف الولايات المُتحدة من التجارة الحرة، واالمطلب الثاني عن استراتيجية السياسة الحمائية التي اتبعتها ادارة ترامب ،، اما المبحث الثالث والاخير فتناول عن تفضيل الناخبين في بريطانيا على الانفصال عن الاتحاد الاوربي (الارتداد الداخل) واثره على التجارة الحرة.

المبحث الأول

مفهوم التجارة الحرة وموقف التيارات اليمينية والشعوبية منها

المطلب الأول : مفهوم التِجارة الحرة

التجارة الحرة هي سياسة اقتصادية بمعنى تبادل السلع والخدمات بين الدول، دون الخضوع إلى القيود الحكومية أو الضرائب، فقد يقوم الباعة والمُشترين من مجالات اقتصادية مُختلفة بالتجارة بشكلٍ تطوعي دون تطبيق التعريفات الحكومية المحلية الجمركية أو الحصص المُقررة أو الدعم الحكومي أو عمليات الحظر على سلعهم وخدماتهم، والتجارة الحُرة هي عكس الحمائية التجارية أو العزلة الاقتصادية[١].

أما من الناحية السياسية، قد تكون سياسة التجارة الحرة مجرد غياب أي سياسات تجارية؛ لا تحتاج الحكومة إلى القيام بأي شيء لتعزيز التجارة الحرة. ويُشار إلى ذلك باسم "التجارة الحرة" أو "تحرير التجارة". ولا تتخلى الحكومات التي لديها اتفاقات تجارة حرة بالضرورة عن كل الرقابة على الضرائب على الواردات والصادرات. وفي التجارة الدولية الحديثة، يؤدي عدد قليل من اتفاقيات التجارة الحرة إلى تجارة حرة تماماً[٢] .

وفي نظام التجارة الحرة، يمكن أن تشهد الاقتصادات مُعدلات نمو أسرع، وهذا لا يختلف عن التجارة الطوعية بين المدن أو الولايات، وتمكن التجارة الحرة الشركات من التركيز على تصنيع السلع والخدمات التي تتمتع فيها بميزة نسبية متميزة، وتشير الاتفاقيات الدولية إلى اتفاق بين دولتين (أو أكثر) على شروط التبادل التجاري بينهما، وبموجب هذه الاتفاقية تقوم الدول بتحديد التعريفات الجمركية والضرائب التي تفرضها على الصادرات والواردات، وتؤثر جميع الاتفاقات التجارية على التجارة الدولية، وهُناك ثلاثة أَنواع من الاتفاقيات الدولية، يتمثل النوع الأول في الاتفاق أحادي الجانب الذي يحدث عندما تقوم دولة ما بفرض قيود تجارية دون أن تقوم دولة أخرى بفرض قيود مماثلة، ويمكن لدولة ما وفقًا لهذا النوع أن تقوم بتخفيف القيود التجارية، إلا أن هذا أمر نادر الحدوث، لأنه لا يشكل ميزة تنافسية بالنسبة لهذه الدولة، تقوم الولايات المتحدة والدول المتقدمة بذلك فقط كنوع من المُساعدات الخارجية، لمُساعدة الأسواق الناشئة على تقوية صناعات مُعينة، مِما

يُساهم في نمو اقتصادات هذه الدول، وخلق أسواق جديدة لشركات التصدير الأمريكية[٣].

ويتمثل النوع الثاني في الاتفاقيات الثُنائية بين دولتين، حيثُ تتفق دولتان على تخفيف القيود التجارية مثل خفض الرسوم الجمركية لزيادة الفرص التجارية بينهما، وهي شائعة في صناعات إنتاج السيارات والنفط والأغذية، بينما يتمثل النوع الثالث في الاتفاقيات التجارية مُتعددة الأطراف، والتي تكون بين ثلاث دول أَو أَكثر لذلك فهي أَكثر الاتفاقيات صعوبة في التفاوض، وكُلما زاد عدد المُشاركين بها زادت صعوبتها وتعقيداتها، لأن لكل بلد احتياجاته وطلباته الخاصة. ان لاتفاقيات التجارة الحرة سلبيات وايجابيات، فإزالة التعريفات الجمركية يؤَدي إلى خفض أسعار الواردات وبالتالي يستفيد المستهلك من ذلك، لكن من ناحية أخرى قد تؤثر هذه الاتفاقيات على بعض الصناعات المحلية التي لا تستطيع التنافس مع دول ذات مستوى معيشي منخفض، مما يجبر الشركات على إنهاء عملها ويفقد كثيرون وظائفهم. على الجانب الآخر قد تستفيد بعض الصناعات المحلية من الاتفاقيات التجارية، إذ يجدون أسواقًا جديدة لمنتجاتهم المُعفاة من الرسوم الجمركية.

وتعد اتفاقية التجارة الحرة لأَمريكا الشمالية "نافتا" أكبر اتفاقية مُتعددة الأطراف، وهي اتفاقية بين الولايات المُتحدة وكندا والمكسيك، ويبلغ إجمالي الناتج المحلي للدول الثلاث٢٠ تريليون دولار، وفي حين تضاعف حجم التبادل التجاري بموجب "نافتا" إلى١,١٤ تريليون دولار عام٢٠١٥، إلا أنها تسببت في فقدان عدد يتراوح بين٥٠٠ ألف و٧٥٠ ألف وظيفة في الولايات المُتحدة، مِما يعني أن الاتفاقيات التجارية لا تنطوي على مزايا فقط[٤].

المطلب الثاني :التعريف بالتيارات اليمينية والشعبوية وموقفها من التجارة الحرة

يتفق الدارسون للعلوم السياسية على صعوبة تحديد مفهوم "اليمين المتطرف"، وإن كان بعضهم يقرر أن أحزابه تمثل في الواقع الأيديولوجيات الوطنية المنهزمة في الحرب العالمية الثانية مثل النازية والفاشستية، أو ما يُعرف في الأدبيات الأوروبية بتيارات الوطنية/الاشتراكية المعروفة بمنزعها العنصري واعتمادها الشديد على العرق محددا وأيديولوجية أساسية في التعامل مع الغير.

وبالرغم من أن تشكيلات ومشارب أحزاب اليمين المتطرف تختلف حسب السياقات الخاصة بكل بلد، فإنها تشترك كلها في خصائص عامة ومرتكزات إيديولوجية تميزه كتيار سياسي واحد ومتجانس، ومن هذه الخصائص النزعة الوطنية المفرطة والرافضة لكل أشكال الاندماج الإقليمي (كونفدرالية، اتحاد قاري... إلخ) بحجة حماية السيادة

الوطنية، كما أن لليمين المتطرف نزعة متأصلة نحو رفض الرأسمالية والليبرالية ليس لذاتهما وإنما خوفا من التحولات العميقة التي عادة ما تصاحبهما خاصة على مستوى القيم والأخلاق، بل إن اليمين المتطرف معروف بتحفظه على بعض مقتضيات مواثيق حقوق الإنسان في الغرب، ودافعه إلى ذلك ديني نابع في أساسه من التقاليد المسيحية[٥].

ومن ناحية المشاركة السياسية يُمكن تقسيم اليمين المتطرف إلى أحزاب احتجاجية هدفها الأساس تسجيل مواقف وتعبئة مستمرة في صفوف أنصارها، من أجل تسويق خطاب تحريضي هدفه التشويش الإعلامي أكثرَ من التأثير في واقع الأمور، ويُطلق على هذا الصنف اسم "اليمين الشعبوي المتطرف". وقد جعلت أحزاب اليمين المتطرف من الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ فرصة نادرة لتسويق معاداتها للعولمة والليبرالية ومجتمع الاستهلاك وفتح الحدود والتخلي عن الحمائية الاقتصادية.

اما بالنسبة للشعبوية اليمينية، والتي تسمى أيضاً الشعبوية القومية أو القومية اليمينية هي أيديولوجية سياسية تجمع بين سياسات اليمين والخطابة والمواضيع الشعبوية. كثيرًا ما يتألف الخطاب الشعبوي من الآراء المُعادية للنخبوية، ومعارضة المؤسسة الحاكمة، والتحدث إلى «عامة الشعب». تعترض كل من الشعبوية اليمينية والشعبوية اليسارية على السيطرة المتصوَّرة للنخب على الديمقراطيات الليبرالية، إلا أن شعبوية اليسار تعترض أيضًا على سلطة الشركات الكبرى وحلفائها، في حين تدعم شعبوية اليمين عادة الضوابط الصارمة المفروضة على الهجرة[٦].

ومنذ الكساد الكبير، بدأت تتنامى شعبية الحركات الشعبوية اليمينية الأوروبية مثل حزب التجمع الوطني (سابقًا حزب الجبهة الوطنية) في فرنسا، وحزب رابطة الشمال في إيطاليا، وحزب البريكست البريطاني وغيرها، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المعارضة المتزايدة للهجرة المتدفقة القادمة من الشرق الأوسط وأفريقيا، وزيادة الشكوكية الأوروبية والاستياء من السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي. و قد تضمن خطاب الرئيس الامريكي ترامب في عام ٢٠١٦ مواضيع شعبوية يمينية، فقد وُصفت حملة دونالد ترامب الرئاسية ٢٠١٦، التي اشتهرت بمناهضتها للمؤسسة الحاكمة، ومناهضتها للهجرة غير الشرعية، ومناهضتها للتجارة الحرة، بأنها حملة شعبوية يمينية. كما وُصفت إيديولوجية ستيفن بانون كبير مستشاري الرئيس ترامب للشؤون الاستراتيجية السابق ، بأنها شعبوية يمينية[٧].

المبحث الثاني

أثر سياسة إدارة ترامب الحمائية على التجارة الحرة

المطلب الاول : موقف الولايات المُتحدة من التجارة الحرة

على الرغم من ان التجارة الحرة للدول المشاركة في منظمة التجارة العالمية قد وفرت كثيراً من المميزات؛ فقد فتحت باب المنافسة بين كبريات الشركات العالمية، موفِّرة بذلك خيارات من المنتجات للمستهلكين حول العالم وبأسعار منخفضة سبَّبتها الرسوم الجمركية المنخفضة وزيادة المنافسة بين الشركات المصنِّعة لهذه المنتجات. إضافة إلى ذلك فقد أسهمت التجارة الحرة في نمو كثير من الاقتصادات بسبب سهولة الوصول إلى الأسواق العالمية، وبالتالي زيادة الصادرات لديها. كما أنها أسهمت في جعل كل دولة مختصة في صناعات محددة تقوم بتصديرها لبقية الدول، إلا أن التجارة الحرة أضرَّت بالولايات المتحدة بأشكال عدة، فعلى الرغم من أن الصادرات الأميركية زادت منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤ من ٥١٠ مليارات دولار إلى ١,٥ تريليون دولار عام ٢٠١٦، فإن وارداتها كذلك ارتفعت من ٦٧٠ ملياراً إلى ٢,٢ تريليون، وبذلك زاد العجز التجاري للولايات المتحدة من ١٦٠ إلى ٧٠٠ مليار دولار. كما أن كثيراً من المنظمات العمالية الأميركية تذمَّرت، وعلى مدى أعوام من تأثير هذه الاتفاقيات على سوق العمل الأميركية؛ فقد قدمت إحدى هذه المنظمات تقريراً تشير فيه إلى أن اتفاق «نافتا» أدى إلى خسارة ما يقارب ٨٠٠ ألف وظيفة لصالح المكسيك[٨].

في المقابل، فإن دولاً أخرى استفادت من التجارة الحرة في نموها الاقتصادي، وكانت الصين هي أكثر هذه الدول انتفاعاً منها؛ فحين انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١ لم تزد صادراتها على ٢٦٦ مليار دولار، مقابل واردات ٢٤٣ ملياراً. أما في عام ٢٠١٦ فقد بلغت صادراتها ٢,١ تريليون دولار مقابل ١,٦ من الواردات. ليزيد الفائض في ميزانها التجاري من ٢٣ إلى ما يقارب ٥٠٠ مليار دولار. وتُتهَم الصين باتباعها سياسة الحماية الاقتصادية (وهي على النقيض من سياسة التجارة الحرة)، ولذلك فهي استفادت من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية دون فتح أسواقها للشركات العالمية. وهي باتباع هذه السياسة تحمي شركاتها المحلية من المنافسة العالمية مقللةً بذلك من وارداتها، إضافة إلى إضافتها لحواجز جمركية على هذه الواردات[٩].

ولكن مع تولِّي الرئيس الأميركي دونالد ترامب مقاليد الرئاسة، أخذ على عاتقه «تصحيح» هذه الأخطاء، فقد انتقد اتفاقية «نافتا» بعد فترة من توليه الرئاسة، مدعياً أنها مجحفة بحق بلده، ويملك ترامب

صلاحيات واسعة في السياسات التجارية تمكنه من الانسحاب من اتفاقية نافتا دون تصويت الكونغرس، وفقا لما ذكره العديد من المحللين القانونيين، ويمكن للإدارة الأميركية أن تطلب إعادة التفاوض حول هذه المعاهدة خلال فترة تسعين يوما، أو تعلن خروجها الصريح المرفق بإشعار مدته ستة أشهر. وتوصل بعد فترة طويلة من المفاوضات إلى اتفاقية جديدة مع كندا والمكسيك، وقعها معهما في قمة العشرين ،كما أنه أصرَّ على إعادة تشكيل لوائح منظمة التجارة العالمية، وهو ما أقرّه قادة مجموعة العشرين في الاجتماع ذاته، منفِّذاً بذلك أحد أهم وعوده الانتخابية. واتبع ترمب سياسة الحماية الاقتصادية التي حاربتها بلاده لسنوات برفع سقف الرسوم الجمركية على المنتجات الصينية، بدعوى وقف الاستغلال الصيني للسوق الأميركية المفتوحة[١٠].

اذ يستخدم ترامب التعريفة الجمركية كوسيلة ضغط في المفاوضات التجارية ووسيلة ضد الشركاء التجاريين للولايات المتحدة ويفعّلها في المعارك التجارية بين بلاده ودول أخرى للرد على الممارسات "غير العادلة" بدءً من سياسات تسعير الفولاذ وحتى الضريبة التي فرضتها فرنسا على شركات التكنولوجيا الرقمية الكبرى. وتمثلت المعركة الأبرز في حربه التجارية مع الصين، والتي أسفرت عن فرض تعريفة جمركية على واردات أمريكية من المنتجات والسلع الصينية تصل إلى نحو٥٠٠ مليار دولار سنويا.

عندما كشف ترامب النقاب عن اتفاق تجاري بين الولايات المتحدة والصين، أشاد الرئيس الأمريكي بهذا الاتفاق الذي وصفه بأنه "كبير وشامل جدا."ونشر الرئيس ترامب تغريدة على حسابه على موقع التواصل الاجتماعي تويتر قال فيها: "حتى الآن، يُعد هذا هو الاتفاق الأعظم والأكبر الذي يحقق صالح المزارعين الأمريكيين في تاريخ البلاد."ووقع الجانبان اتفاقا تجاريا في كانون الاول٢٠٢٠، لكن كثيرين أعربوا عن عدم قناعتهم بأن الاتفاق يستحق ما وصفه به ترامب. فعلى الرغم من الاتفاق، ما زال أغلب التعريفات الجمركية التي فرضت بين الجانبين على حالها، فواصلت الولايات المتحدة فرض رسوم بواقع ٢٥ في المئة على سلع ومنتجات صينية بقيمة ٣٦٠ مليار دولار سنويا، وواصلت الصين فرض تعريفات جمركية على سلع ومنتجات أمريكية بأكثر من ١٠٠ مليار دولار سنويا.[١١]

المطلب الثاني : استراتيجية السياسة الحمائية التي اتبعتها ادارة ترامب

مع اعتلاء الرئيس الأميركي دونالد ترامب سدّة الحكم عبّر عن ازدرائه من اتفاقيات التجارة الحرة واراد طرحها للتفاوض مرة اخرى ، وهو يريد اعادة الصناعات التي

تعتمد على كثافة اليد العاملة لتشغيل عشرات الملايين من الامريكيين وهو ما يتضمن عودة "الدولة القومية" بوصفها اللاعب الاساس على المسرح الدولي ، وليس للشركات الدولية العابرة للقومية، في هذا السياق وعد ترامب بزيادة الرسوم الجمركية على الصادرات القادمة من الصين والمكسيك، وقد اعلن ترامب مرارا عن معارضته لاتفاقات التجارة الحرة متعدّدة الأطراف مثل اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا) واتفاقية "الشراكة عبر المحيط الهادئ". فيما وصف الاتفاقية التجارية الجديدة بين أميركا والمكسيك وكندا بأنها تحلّ الكثير من العيوب والأخطاء ، وقادت سياسة الرئيس الشعبوي إلى نفور الأميركيين من مضامين التجارة الحرة مشككين في أهدافها، خاصة وأنها أشعلت فتيل النزاعات التجارية عالميا، كما أضرّت بوظائفهم حيث كان العمّال أول ضحاياها داخليا.

وقبل التطرق الى تلك السياسة نجد ان الضرورة تحتم على الباحث التطرق الى مفهوم السياسة الحمائية، ومعرفة مدى ايجابياتها من سلبياتها، لذلك تم تقسيم هذا المطلب وفق الفقرات التالية..

أولاً: مفهوم السياسة الحمائية

الحِمائية هي سياسة اقتصادية لتقييد التجارة بين الدول، عبر عدة طرق مثل رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، وتحديد كمياتها، والحصص التقييدية، ومجموعة متنوعة من غيرها من الأنظمة الحكومية المقيدة التي تهدف إلى تثبيط الواردات،ومنع الاجانب من الاستيلاء على الأسواق المحلية والشركات،هذه السياسة هو تحالف وثيق مع المناهضة للعولمة، ويتناقض مع حرية التجارة، حيث الحواجز أمام التجارة والحكومة إلى أدنى حد[١٢] .

وهنا يتبادر سؤال لنا هل ان السياسة الحمائية سلبية ام ايجابية؟ يدعم النقاد رأيهم بالقول إن السياسة الحمائية تحد من المنافسة وتؤدي تباعاً إلى تراجع الصناعة على المدى الطويل مما هو شيء سلبي للاقتصاد فعدم وجود المنافسة يؤدي إلى زوال الابتكار ومحاولات تحسين المنتجات والخدمات للمستهلك المحلي الذي عليه أن يدفع سعر أعلى أيضاً مقابل هذه الخدمات والبضائع عوضاً عن استيرادها بسعر أرخص من الخارج، بينما يدعم مؤيدي السياسة الحمائية موقفهم بالقول إن أغلب البلدان المتقدمة تلجأ إلى تأييد السياسة الحمائية بينما الدول الناشئة عادة ما تلجأ إلى إتباع سياسة التجارة الحرة أبرز مثال على ذلك النهضة التي شهدها قطاع السيارات الأمريكية في

السنوات القليلة الماضية على الرغم من توفر المنافسة في كل من اليابان وألمانيا[١٣].

وكما ذكرنا سابقاً فأن انغلاق الاقتصاد الأمريكي والحد من تدفقات الاستثمارات ورؤوس الأموال الأمريكية إلى الخارج، وتقييد حركة الدخول والخروج للأسواق، يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالسياسات الحمائية في مقابل سياسات الانفتاح والتبادل الحر المرن الذى عمل بالتوازي مع القوة الصلبة الأمريكية على "أمركة" الاقتصاد العالمي وجعل هذا الأخير في خدمة المشروع الإمبريالي الأمريكي أو ما عُرف بـ "مشروع القرن الأمريكي".

ثانياً: السياسة الحمائية التي اتبعتها ادارة ترامب تجاه اتفاق (النافتا)

تعود جذور اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية –المعروفة اختصاراً بـ"نافتا"– إلى العام١٩٨٩، حين تم التوقيع بين الولايات المتحدة الأميركية وكندا على اتفاقية للتجارة الحرة تتضمن حرية التجارة بينهما، قبل أن تلتحق بهما المكسيك رسميا بعد خمس سنوات، وفي عام١٩٩٢ وبعد مباحثات ومفاوضات استمرت أكثر من عام، توصلت الدول الثلاث (أميركا وكندا والمكسيك) في١٢ آب١٩٩٢ إلى اتفاق مبدئي مكمل للاتفاق السابق بين أميركا وكندا، يقضي بإنشاء منطقة للتجارة الحرة فيما بينها تشمل قارة أميركا الشمالية بكاملها، من أجل النهوض بواقع التبادل التجاري بينها، وزيادة النمو الاقتصادي في كل بلد على حدة، وتهدف الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٤، إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة فيما بينها وإزالة الحواجز الجمركية ورفع القيود الضريبية وفتح الباب أمام الحركة التجارية بين بلدان أميركا الشمالية الثلاثة، لزيادة النمو وتقوية التبادل التجاري بينها مما يؤدي في النهاية لخلق أكبر منطقة استهلاكية تستفيد من إيجابيات وفرص حرية التجارة، كما تهدف أيضا إلى مساعدة أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة عبر تخفيض التكاليف وتسهيل البيع والشراء، وإزالة الحواجز التجارية وإلغاء الرسوم بين الدول الثلاث عن نحو تسعة آلاف سلعة خلال١٥عاماً، وتسهيل حركة عبور التجارة بين البلدان المؤسسة لها[١٤].

وخلال الحملة الانتخابية الأميركية في نهاية٢٠١٦، هدد المرشح الرئاسي حينها دونالد ترمب بوقف تطبيق الاتفاقية والانسحاب منها، ووصفها بالكارثة على الاقتصاد الأميركي، وبأنها أسوأ اتفاقية تجارة أبرمت في تاريخ الولايات المتحدة.وقد هدد ترامب بإلغائها إذا لم يكن من الممكن إعادة التفاوض بشأنها، **وأوضحت بيث آن بوفينو، رئيسة قسم الاقتصاد في شركة «ستاندرد أند بورز غلوبال»** أن «الناس ينسون أن نافتا كانت لها مساهمة كبرى في تطوير

التجارة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك». وأضافت أن الحركة التجارية «ازدادت بثلاثة أضعاف منذ تطبيق الاتفاقية، وقالت أيضا ان الاتفاقية ساهمت في تعزيز تنافسية الصناعات التحويلية بإرغام الشركات على الابتكار «ما أدى في نهاية المطاف إلى زيادة الوظائف وفرص الاستثمار" ،وأشارت الخبيرة الاقتصادية أخيرا إلى أنه في حال الانسحاب من الاتفاقية، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع في الأسعار يكبح الاستهلاك الذي يشكل تقليديا محرك الاقتصاد الأمريكي، ما سيقود إلى تراجع عائدات الشركات. وفي حالة إذا فشلت مفاوضات "نافتا" فإن التجارة بين الدول الثلاث ستخضع للتعريفات الجمركية التي حددتها منظمة التجارة العالمية. وبالتالي فإن الصناعات الامريكية هي التي ستكون الأكثر تضرراً لو تم تطبيق نظام التعريفات الجمركية التي تقرها منظمة التجارة العالمية، وخاصة في مجال صناعة السيارات والمنسوجات حيث تمثل كل من كندا والمكسيك ١٥% من مبيعات الشركات الامريكية في هذين القطاعين فقط[١٥].

وهكذا فقد تم التفاوض بشأن نافتا واتفقت كندا والمكسيك والولايات المتحدة على تعديلات جديدة على اتفاق التجارة المبرم بين الدول الثلاث منذ ٢٥ عاما بعد أن وافق المفاوضون على تغييرات على اتفاق أولي أُبرم في عام ٢٠١٩، ليوقع المسؤولون الاتفاق الجديد. يضيف الاتفاق، الذي مازال يتطلب موافقة المشرعين في البلدان الثلاثة، رقابة أشد صرامة على البنود المتعلقة بالعمل طالب بها الديمقراطيون في الولايات المتحدة، في تعديلات وصفتها نانسي بيلوسي رئيسة مجلس النواب الأميركي بأنها جعلته "أفضل بما لا يقاس" عن الاتفاق الذي أُبرم بين إدارة ترامب وكندا والمكسيك في ٢٠١٨. وهكذا في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٠ حلت اتفاقية التجارة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا "يوسمكا" محل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا" التي مضى عليها ٢٦ عاما، وتتضمن الاتفاقية قيوداً أكثر صرامة بشأن العمالة وقطاع السيارات، لكنها تترك التدفقات السنوية للتجارة بين الدول الثلاث والبالغة ١,٢ تريليون دولار بلا تغيير إلى حد كبير[١٦].

ثالثاً: السياسة الحمائية التي اتبعتها ادارة ترامب في المُحيط الهادئ

إنَّ الحمائية الأمريكية تتمثل في شعار دونالد ترامب الانتخابي "أَمريكا أَولاً"؛ فوفقاً لسياسة ترامب القومية، فإن اتفاقية التبادُل التجاري الحر عبر المُحيط الهادئ تفتح السوق الأمريكي على المُنتجات الأجنبية بكثافة، كما تسمح للصُناع الأمريكيين بالعمل في الخارج وتوظيف عمالة غير محلية، الأمر الذي وعد ترامب بمقاومته في أحاديثه خلال

الحملة الأمريكية. وبدأ تنفيذ ذلك الوعد بأولى الخطوات بالتصديق على الانسحاب من اتفاقية الشراكة التجارية عبر المحيط الهادي، التي كان من المقترح أن تضم ١٢ دولة، ما أدى إلى إبرام الاتفاقية من دون توقيع الولايات المتحدة. ففي ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٧، أعلن ترامب انسحاب بلاده من الاتفاقية، وهي عبارة عن اتفاقية تجارة حرة متعددة الأطراف، تهدف إلى زيادة تحرر اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتعهدت الدول الأخرى الأطراف في تلك الاتفاقية (١١ دولة) بإبرام أخرى جديدة دون الولايات المتحدة، وبعد وقت قصير من انسحاب ترامب، انتقد السيناتور الجمهوري جون ماكين القرار، ووصفه بأنه "إشارة مقلقة لفك الارتباط الأمريكي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في وقت لا نستطيع أن نتحمل فيه ذلك"[١٧].

وزعم ترامب في ذلك الوقت أنه وقع اتفاقيتين تجاريتين مع **اليابان وكوريا الجنوبية**، لكن باحثين في الكونغرس الأمريكي رأوا أن التعديلات الأخيرة في القواعد التي تحكم التبادل التجاري بين واشنطن وكل من طوكيو وسيول لا ترقى لدرجة أن تكون اتفاقيات تجارية جديدة كما زعم الرئيس الأمريكي.ففي حالة **كوريا الجنوبية**، أبرز ما تشير إليه تعديلات الاتفاقات التجارية هو الإبقاء على التعريفة الجمركية الأمريكية على الشاحنات ذات الحمولات الخفيفة. لكن على صعيد الاتفاقات التجارية مع **اليابان**، تمكنت الإدارة الأمريكية من الحصول على إعفاء جمركي لصادراتها من المنتجات الزراعية إلى اليابان، لكن هذا الإعفاء جاء بنفس النسبة التي كانت الولايات المتحدة ستحصل عليه حال توقيع اتفاقية الشراكة التجارية عبر المحيط الهادي.

رابعاً: السياسة الحمائية التي اتبعتها ادارة ترامب في اوربا

فيما يتعلق بالتبادل التجاري مع أوروبا، لم يظهر اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة في الأفق حتى الآن. ودخل الجانبان الأمريكي والأوروبي في مواجهات تجارية تضمنت فرض تعريفات جمركية متبادلة على السلع والمنتجات التي تُصدر من أحدهما للآخر، وذلك منذ إعلان ترامب فرض تعريفة جمركية على واردات الولايات المتحدة من الفولاذ، وهو الإجراء الذي يؤثر سلبا على تبادل تجاري أمريكي أوروبي بحجم يتجاوز عشرة مليارات دولار. كما فرضت إدارة ترامب تعريفة جمركية بواقع ٢٥ في المئة على سلع أوروبية بقيمة سبعة مليارات دولار سنويا من بينها الويسكي الاسكتلندي، والنبيذ الفرنسي، والجُبن الإيطالي.

وفي السياق نفسه، أيدت منظمة التجارة العالمية قرار ترامب ضمنياً عندما أكدت أنها اكتشفت أن الاتحاد الأوروبي قدم دعما على

خلاف القانون لشركة أيرباص المصنعة لمنتجات الطيران والفضاء. وهدد الرئيس الأمريكي في أكثر من مناسبة بفرض تعريفة جمركية على واردات بلاده من السيارات الأوروبية، لكن هذا لم يحدث حتى الآن. ويستمر البيت الأبيض في الحديث عن تعريفات جمركية كبيرة على سلع أوروبية مثل المنتجات الفرنسية، وذلك ردا على ضريبة الخدمات الرقمية التي فرضتها فرنسا على شركات التكنولوجيا العالمية، وأبرزها شركات أمريكية عملاقة تعمل في هذا القطاع.[١٨]

خامساً: التداعيات المتوقعة لتطبيق سياسة الحمائية التي تنادي بها إدارة ترامب

وتتوقف اثار سياسة الحمائية والانعزالية التي ينادي بها دونالد ترامب على حرية التجارة ، على مدى نجاح ادارته في التفاوض على شروط جديدة مع الشركاء التجاريين بأقل الاثار السلبية على اوضاع التجارة الدولية، بحيث يمكن له بموجبها تحسين الوضع التنافسي للولايات المتحدة الامريكية في مجال التبادل التجاري، ونظراً لعدم اليقين بشأن سياسات ترامب فأن التداعيات المتوقعة على التجارة الدولية وحرية التجارة يمكن ان تتلخص في الاتي:

١. التعريفات الكمركية وضريبة الحدود المعدلة التي يفكر فيها الكونجرس ستعطل سلاسل التوريد عبر الحدود مما يقلل من الصادرات الامريكية من المنتجات الوسيطة الى المكسيك والصادرات المكسيكية –التي تحتوي على قيمة كبيرة من الولايات المتحدة–والى الولايات المتحدة والاسواق الاخرى.

٢. ارتفاع اسعار المنتجات التي تعتمد على المدخلات من المكسيك مما يقوض تنافسية الشركات الامريكية وعليه تتكبد الولايات المتحدة والمكسيك تكاليف اكبر في الانتاج والتوظيف اثناء الفترة الانتقالية.

٣. تدعم الواردات من المكسيك الوظائف الامريكية بثلاث طرق ،بأنشاء سوق للصادرات الامريكية وبخفض اسعار البضائع للمستهلكين الامريكيين الذين بامكانهم وقتها انفاق المزيد من المنتجات والخدمات المنتجة في الولايات المتحدة وتقدر دراسة حديثة ان خمس ملايين وظيفة في الولايات المتحدة تعتمد على التجارة مع المكسيك وهو حتما ما سيتأثر سلبا جراء سياسات ترامب الحمائية.

٤. حتى الصناعات الامريكية الكبرى مثل السيارات مرهونة بدورها الى القطع العديدة التي تأتيها من الخارج ودون ذلك سيتوقف انتاج السيارات وهذا ما سيحصل ايضا في حال وقف توريد الات متطورة من المانيا او مواد خام من الصين الى المصانع والمؤسسات الامريكية.

٥. يعتقد الخبراء ان فرض ضرائب جمركية على الصادرات الى الولايات المتحدة هو سيف ذو حدين لان الدول المتضررة ستعامل الامريكيين بالمثل وبالتالي سيتعرض الاقتصاد الامريكي بدوره الى ضرر كبير.

٦. من المتوقع قيام الصين باتخاذ اجراءات مضادة مثل فرض ضرائب واجراء مزيد من تخفيض قيمة عملتها وهذه كفيلة بالدخول في حرب اقتصادية بين البلدين.وقد استخدم ترامب قضية تايوان والتنازل عن مفهوم صين موحدة كأداة من ادوات الضغط الامريكية بهدف انتزاع تنازلات اقتصادية وتجارية من الجانب الصيني .

٧. ان التوجهات التي تتبناها ادارة ترامب تمثل ارتدادا عن سياسة الحرية التجارية وتثير الشكوك حول مستقبل حرية التجارة الدولية ،ان خطوة حماية وحيدة تتخذها دولة ما يمكن ان تؤدي الى انتقام دول اخرى بسهولة والى فقدان الثقة في نظام تحرير التجارة والانزلاق نحو مشاكل اقتصادية خطيرة يعاني منها الجميع بما في ذلك القطاعات المحمية اصلا ،فيصبح الجميع خاسرين، اذ ان السياسات النقدية والاجراءات الجمركية التي من المنتظر اتخاذها تقود الى التضخم وتؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة وهذا يترتب عليه تباطؤ الاستثمارات من جهة وتفاقم خدمة الديون من جهة اخرى عندئذ يهبط الاستهلاك في جميع انحاء العالم ويتراجع النمو ويزداد معدل البطالة .وهو ما ينذر بأزمة اقتصادية عالمية جديدة لا تقتصر انعكاساتها على الولايات المتحدة وشركائها التجاريين فقط ولكن على مجمل النظام الاقتصادي العالمي. وان الكثير من الدول ستقع ضحية لهذه التدابير وبخاصة الدول التي تعتمد على الواردات في تلبية احتياجاتها وذلك نتيجة الى الزيادة المتوقعة في التضخم نتيجة حرب العملات ،اذ ان ارتفاع التضخم سيؤدي الى زيادة كبيرة في الاسعار وتؤثر حتما على الاقتصاديات الضعيفة ، وعليه فان تصعيد التهديدات الامريكية يمكن ان يؤدي الى انسحابها من منظمة التجارة العالمية وسواء انسحبت الولايات المتحدة من المنظمة ام لم تنسحب منها ،سوف تؤثر سياستها التجارية تأثيرا بالغاً في تنظيم التجارة الدولية.

المبحث الثالث

تفضيل الناخبين في بريطانيا على الانفصال عن الاتحاد الاوربي (الارتداد الداخل) واثره على التجارة الحرة

أدى صعود التيارات القومية اليمينية في بريطانيا إلى تصاعد اتجاهات "الارتداد للداخل" في سياسات الدول الغربية، حيث تفجرت حالة من الغضب الشعبي بسبب تداعيات الانفتاح الكامل على العالم الخارجي، وتداعيات حرية تدفقات التجارة على الأوضاع الاقتصادية الداخلية، وهو ما

يرتبط برفض التوسع في استقبال المهاجرين، والعداء المتزايد للأجانب، وإدانة انتقال المصانع ورؤوس الأموال للخارج للاستفادة من انخفاض تكلفة مقومات الإنتاج. إذ لم يعد منطق المنافسة الكاملة بين الأفراد والمنتجين على فرص العمل والمبيعات مقبولا من جانب الشعوب التي تفضل فرض إجراءات حمائية، وتقييد حرية التجارة والهجرة، والانعزالية، لحماية مصالح الدولة، وهو ما جعل الخطاب الذي قدمه دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية يحظى بتأييد شرائح واسعة من المواطنين بسبب تركيزه على اتجاهات رفض العولمة المتصاعدة بين الناخبين المنتمين للطبقة الوسطى، وتعهداته بإلغاء اتفاقيات التجارة الحرة، وإعادة الشركات الأمريكية للعمل داخل الولايات المتحدة[١٩].

وفي السياق ذاته، كان تصويت غالبية البريطانيين لصالح الانفصال عن الاتحاد الأوروبي في استفتاء جرى خطط له رئيس وزراء بريطانيا انذاك ديفيد كاميرون في ٢٣ يونيو ٢٠١٦ وكانت نتائجه لصالح الخروج من الاتحاد بواقع ٥٢%، ليجسد ذلك مؤشرًا جديدًا على رفض المنتمين للطبقة الوسطى تحمل التكاليف المتزايدة للعولمة والاندماج الاقتصادي، وعلى حالة الغضب من النخب السياسية الليبرالية الداعمة للعولمة في الدول الغربية بسبب تجاهلهم للأعباء الاقتصادية الناجمة عن المنافسة الاقتصادية العالمية، لذلك بعد تصويت البريطانيين لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، يتحتم على بريطانيا بناء علاقات تجارية جديدة مع ٢٧ دولة لا تزال موجودة داخل الاتحاد ومع دول أخرى حول العالم[٢٠]، وقد كانت بريطانيا جزءا من اتفاقيات تجارية تفاوض بشأنها الاتحاد الأوروبي، وتشمل ٢٢ اتفاقية تجارية مع دول مختلفة وخمس اتفاقيات متعددة الأطراف تشمل دولا عدة، ويعني هذا أنه إذا أرادت بريطانيا الاحتفاظ بامتيازات داخل أسواق ٥٢ دولة تغطيها تلك الاتفاقيات، فإن عليها التفاوض من جديد بشأن اتفاقيات تجارية معها جميعا، وتعد بريطانيا سوقا كبيرة، ولذا ثمة حافز يدفع الكثير من البلدان للتفاوض معها بشأن صفقات تجارية، ويرى مؤيدو الخروج من الاتحاد الأوروبي أنه لن يكون من مصلحة أحد وقف الشراكات الاقتصادية الحالية.

وفي اليوم التالي للاستفتاء تولت السيدة "تيريزا ماي" رئاسة الحكومة البريطانية، خلفاً لكاميرون، لتبدأ معركة جديدة أكثر شراسة وسخونة بين مؤيدي الخروج من الاتحاد يتقدمهم حزب المحافظين، ومؤيدي البقاء فيه يتقدمهم حزب العمال، ولكل منهم مبرراته ودوافعه وحساباته ومخاوفه، وفي ٢ ديسمبر ٢٠١٩ وافقت دول الاتحاد الأوربي على تأجيل انسحاب بريطانيا حتى ٣١ يناير

٢٠٢٠ مقابل موافقة بريطانيا على عدم إعادة التفاوض حول اتفاق الانسحاب الذي تم التوصل إليه في نوفمبر ٢٠١٩[٢١].

لكن وبسبب الفوز الساحق الذي أحرزه حزب المحافظين برئاسة رئيس الوزراء الحالي "بوريس جونسون" في الانتخابات التشريعية المبكرة، التي جرت في ١٢ ديسمبر ٢٠١٩ ، عزز فرص تمرير حكومة جونسون خطة الخروج من الاتحاد الأوربي، وعملية إعادة تشكيل الاقتصاد البريطاني، ولذا اعتبر جونسون عقب إعلان النتائج مباشرة أن فوز حزبه تفويض جديد وقوي، ليس لإنجاز بريكست في موعده فحسب بل ولتوحيد البلاد والنهوض بها، والمسلم به هنا حسم جدلية الخروج بشكل نهائي مع بقاء الجدل حول شكل عملية الخروج، بمعنى كيف سيتم الخروج وهل سنكون أمام خروج آمن ومنظم وسلس كما يسوق جونسون أم لا، وما يحوطها من مخاطر قد يكتوي بنارها الطرفين، على خلفية الجدل المحتدم حول ضرورة أن تكون هناك مرحلة انتقالية تحددها اتفاقية الانسحاب، يتعهد جونسون بانتهائها قبل ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ كموعد أخير وفاصل لإعلان الخروج النهائي بشكل منظم وسلس وآمن من الاتحاد الأوربي، تليها مرحلة ثانية يتم فيها الاتفاق على شكل العلاقات المستقبلية بين الطرفين . وقد برر المؤيدون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي يتقدمهم حزب المحافظين إصرارهم على ضرورة تعجيل الخروج بقائمة طويلة من الأسباب، التي يعتقدون بأنها ستصب في صالح الخير الأعظم للأمة البريطانية، منها على سبيل الإيجاز:

- فرض الاتحاد الأوربي الكثير من الشروط على الشركات البريطانية وإلزامها بدفع مليارات الجنيهات سنوياً كرسوم عضوية مقابل القليل من العوائد، ولذا فمن شأن الخروج من الاتحاد تمكين بريطانيا من توفير المساهمة السنوية الصافية في ميزانية الاتحاد والبالغ قيمتها ١١ مليار دولار
- تمكين بريطانيا من عقد صفقات تجارية حرة مع الدول الأخرى، بعيدا عن وصاية وقيود الاتحاد الأوربي، في مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية التي وعدت على لسان رئيسها ترامب عقب فوز المحافظين، بأن بلاده ستوقع مع لندن اتفاق تجاري جيد للبلدين، وروسيا ومنطقة الخليج العربي وغيرها من دول العالم.
- تحرير بريطانيا من سقف العجز المفروض من قبل بروكسل عند ٣% من الناتج المحلي الإجمالي، والسقف المحدد للدين العام عند ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي ومن مراقبة المفوضية الأوربية.

اما بالنسبة للمعارضين لبريكست يتقدمهم حزب العمال والمقاطعات المطالبة بالاستقلال عن المملكة المتحدة وبعض

الشركات التجارية الكبيرة، يرون أن بقاء بلادهم تحت مظلة الاتحاد الأوربي سيمنحها دعم كبير، محذرين من انعكاسات خطيرة قد تترتب على الخروج من الاتحاد قبل التوصل إلى اتفاق تجاري،ويمكن القول إن التنبؤات تبقى غير قطعية– فإضافة إلى حالات عدم اليقين العادية المتأصلة في النمذجة الاقتصادية الطويلة الأمد، هناك عناصر أخرى تتعلق بالسياسات المستقبلية.

فعلى سبيل المثل، عبّرت الحكومتان البريطانية والأميركية عن نواياهما في التفاوض حول اتفاق تجاري سريع، لكن– وحتى إذا تركنا جانباً الصعوبات السياسية– فإن من المرجح أن الفائدة المرجوة من هذه البادرة ستكون صغيرة نسبياً. فحصة التجارة مع الاتحاد الأوروبي هي نصف التبادل التجاري البريطاني، وهذا أكثر بثلاث مرات من حجم التجارة مع الولايات المتحدة، إضافة إلى أن اتفاقيات التجارة الحرة العادية أثرها ضئيل في إزالة الحواجز التجارية قياساً على تأثير التكامل العميق الذي كان العلامة الفارقة لسوق الاتحاد الأوروبي الموحد[٢٢].

وينتظر أن تتصدع أركان الاتحاد الأوروبي خلال المرحلة المقبلة لأسباب اقتصادية وتجارية، ناتجة عن تداعيات أزمة كورونا، وبخاصة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد، وتوقعات بأن تسلك دول أخرى المسار ذاته قريبا، وبلا شك سيكون لذلك أثره على مسار التجارة الحرة، ويكون دافعا للجوء للحماية التجارية، ولكن في ظل التجربة الحالية، ووجود مصالح لبعض الدول الصاعدة، وعلى رأسها الصين، قد تسعى مع بعض الدول إلى استمرار العمل بمبدأ التجارة الحرة، وإن كان بشكل غير كامل كما كان الوضع في ظل العولمة الرأسمالية.

الخاتمة والاستنتاجات

النظام الدولي ونظام الليبرالية التجارية يواجهان في عالم اليوم اكبر التحديات منذ نهاية الحرب الباردة فلازال الغموض يحيط بمستقبل هذا النظام ، وهو الامر المرتبط كثيرا بقرارات ترامب الشعبوية ، فبعد ان كانت التجارة الخارجية احدى وسائل الدبلوماسية الامريكية ،لتعزيز مبادئها الاساسية في نشر الاصلاحات الاقتصادية في جميع انحاء العالم ، سعى ترامب الى الحفاظ على النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة في ظل اقتراح يدفعه لمزيجا خاصا من السياسات لتقديم خدمة افضل للعمال والعائلات الامريكية المتوسطة وذلك من خلال تطبيقه للسياسة الحمائية ، فقد وصف الرئيس الامريكي ترامب نفسه بأنه " رجل التعريفة الجمركية" وذلك بسب استخدامه التعريفة الجمركية كوسيلة ضد الشركاء التجاريين للولايات المتحدة ويفعّلها في المعارك التجارية بين بلاده ودول أخرى

للرد على الممارسات "غير العادلة" بدءً من سياسات تسعير الفولاذ وحتى الضريبة التي فرضتها فرنسا على شركات التكنولوجيا الرقمية الكبرى، وتمثلت المعركة الأبرز في حربه التجارية مع الصين، والتي أسفرت عن فرض تعريفة جمركية على واردات أمريكية من المنتجات والسلع الصينية تصل إلى نحو ٥٠٠ مليار دولار سنويا.

سبق وان ذكرنا أن التجارة الحرة اسهمت في نمو كثير من الاقتصادات بسبب سهولة الوصول إلى الأسواق العالمية، وبالتالي زيادة الصادرات لديها، إلا أن التجارة الحرة أضرَّت بالولايات المتحدة بأشكال عدة، ولكن مع تولَّى الرئيس الأميركي دونالد ترمب مقاليد الرئاسة، أخذ على عاتقه «تصحيح» هذه الأخطاء، فقد انتقد اتفاقية «نافتا» بعد فترة من توليه الرئاسة، مدعياً أنها مجحفة بحق بلده، كما أنه أصرَّ على إعادة تشكيل لوائح منظمة التجارةالعالمية، ان التوجهات التي تتبناها ادارة ترامب (السياسة الحمائية)تمثل ارتدادا عن سياسة الحرية التجارية وتثير الشكوك حول مستقبل حرية التجارة الدولية ، لذلك يتحسب الشركاء التجاريين الولايات المتحدة لهذا التطور في السياسة الاقتصادية الامريكية ويعد كل طرف اوراقه وترتيباته استعداد لمواجهة السياسة الجديدة للولايات المتحدة ،وان الكثير من الدول ستقع ضحية لهذه التدابير وبخاصة الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة ، وقد ذكر أوميت الابرين المستشار والمحلل بمركز أنقرة للسياسات ، أنه "في ظل قيادة ترامب، تدافع الولايات المتحدة عن السياسات القومية الحمائية والاقتصادية. ورغم رغبة الصين في التعامل مع القضايا التجارية عبر الحوار والمفاوضات الدبلوماسية، إلا أن إدارة ترامب تدفع باتجاه فرض جمارك وعقوبات"، وقال إن موقف ترامب العدواني والأحادي الجانب يلحق الضرر بمصداقية الولايات المتحدة في النظام الدولي وإن سياساته غير المسؤولة تبقي الولايات المتحدة بعيدة عن كونها الدولة الرائدة في النظام العالمي، وأوضح أن الحواجز التجارية الحمائية التي يضعها ترامب وانسحابه من اتفاقات تجارية دولية سيلحق الضرر بالولايات المتحدة والشعب الأمريكي ويرفع من الأسعار بالنسبة للمستهلكين الأمريكيين، وأضاف أن هذه السياسات أحادية الجانب التي ينتهجها ترامب ستساعد في إغراق الولايات المتحدة في كساد كبير مثلما حدث في عام ١٩٣٠، وهو ما "سيؤثر سلبا على العالم بأسره، الذي ينعم بحالة من الترابط الاقتصادي".

وفي السياق ذاته فقد أدى صعود التيارات القومية اليمينية في بريطانيا إلى تصاعد اتجاهات "الارتداد للداخل" في سياسات الدول الغربية، وتعالت الاصوات للانفصال عن الاتحاد الاوربي ،واقامة علاقات تجارية

مع الدول دون الخضوع لقوانين الاتحاد الاوربي ، بالإضافة الى ارجاع هيبة وعظمة بريطانيا ،ولكن ورغم وجود جوانب سلبية وايجابية للانفصال الا انه تبقى التنبؤات غير قطعية– فإضافة إلى حالات عدم اليقين العادية المتأصلة في النمذجة الاقتصادية الطويلة الأمد، هناك عناصر أخرى تتعلق بالسياسات المستقبلية، وهذا ما عبّرت عنه الحكومتان البريطانية والأميركية عن نواياهما في التفاوض حول اتفاق تجاري سريع، وهنا يقدم باتريك كوكبيرن، أحد أكبر المراسلين العسكريين في العالم رؤيته لهذه القضية، ويزعم أن انفصال إنجلترا عن الاتحاد سيؤدى لتقليص النفوذ البريطاني في العالم بشكل فوري، ويزايد في طرحه ويعتبر أنه فعل أحمق من بريطانيا التي ترغب في تدمير نفسها بنفسها، حيث كانت تقدم نحو ٤٥% من صادراتها إلى دول الاتحاد الأوروبي، مقارنة بـ١٨% فقط للولايات المتحدة، كما أنها ستصبح فجأة دون حلفاء حقيقيين لأول مرة منذ أكثر من ٢٠٠ عام.

ومع تطورات الوضع الصحي العالمي بسبب انتشار فايروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي ككل ،والاقتصاد الامريكي والصيني تحديداً ،إذ يشير لاري كودلو، المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض، إلى أن تفشي فيروس كورونا في الصين قد يقلص الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في الربع الأول بواقع ٠,٢ إلى ٠,٣ بالمئة .ووفقاً لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تسبب فيروس كورونا بحدوث انكماش بنسبة ٢% في إنتاج الصين، وهو ما أثر في مجمل انسياب الاقتصاد العالمي، ومن جراء ذلك بلغت خسائر الولايات المتحدة الأمريكية قرابة ٥,٨ مليارات دولار خلال شهر فبراير/شباط وحده.

واظهرت البيانات الاقتصادية التابعة للمملكة المتحدّة، بحالة الاقتصاد الحالي في ظل تداعيات ازمة الوباء ووصفتها بالسيئة جداً، حيث أن الفيروس التاجي لا يترك أي بلد وصله دون دمار اقتصادي شامل. ويدور الآن سؤال مهم في الأذهان ؛ هل يمكن أن يضمن القانون البريطاني المعروف بصلابته أن الموعد النهائي في ٣١ كانون الاول سيظل ساريًا رغم تأثيرات فيروس كورونا على الاقتصاد؟ أم ستحاول المملكة المتحدة أن تعيد التفاوض بشأن موعد جديد للتعامل مع الوباء لأن الضرر الناجم عن تفشي المرض شديد للغاية ومن الصعب احتمالها؟ وهذا في ظل تصدع اركان الاتحاد الاوربي بسبب تداعيات ازمة كورونا وخروج بريطانيا منه وبلا شك سيكون لذلك أثره على مسار التجارة الحرة، ويكون دافعا للجوء للحماية التجارية.

المصادر والهوامش:

١-خالد الصعيب ، التجارة الحرة ، مقال منشور على الموقع
https://mafaheem.info/?p=866

٢-خالد الصعيب، مصدر سبق ذكره

٣-ما هي اتفاقيات التجارة الحرة وكيف تؤثر على إنتاجية الدول؟
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/573088

٤-نفس المصدر السابق

٥-ريناس بنافي ، صعود اليمين المتطرف الاسباب والتداعيات : دراسة تحليلية منشور على الموقع
https://democraticac.de/?p=46400

٦-المصدر نفسه

٧-عزمي بشارة ، صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات الى الداخل ، بحث منشور على الموقع
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_DDA71743.pdf

٨- عبد الله الردادي ،التجارة الحرة وسياسة الحماية الاقتصادية ، جريدة الشرق الاوسط العدد ١٤٦٢٢ في ١٠ ديسمبر ٢٠١٨ وعلى الموقع الالكتروني
https://aawsat.com/home/article/1497651/%D8%AF-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-

٩-ممدوح الولي، العجز التجاري الامريكي -حرب واشنطن مع بكين ، مقال منشور على الموقع الالكتروني
https://www.aljazeera.net/opinions/2009/1/29/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AC%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A-

١٠-المصدر السابق

١١-هل انتصر ترامب فعلاً في حروبه التجارية منذ تولى الرئاسة؟ مقال منشور على الموقع الالكتروني
https://www.bbc.com/arabic/business-51167963

١٢-عبد الله الردادي ،التجارة الحرة وسياسة الحماية الاقتصادية ، جريدة الشرق الاوسط العدد ١٤٦٢٢ في ١٠ ديسمبر ٢٠١٨ وعلى الموقع
https://aawsat.com/home/article/1497651/%D8%AF-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-

%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-

١٣- دلال العكيلي، الحمائية التجارية :مذهب اقتصادي لحماية الصناعة الوطنية ، تقرير منشور على الموقع الالكتروني https://m.annabaa.org/arabic/economicreports/9099

١٤- نافتا.. اتفاقية تجارية لا تروق لترمب، منشور على الموقع الالكتروني https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2017/5/3/%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%A7-

١٥- عالم الأعمال يتأهب لإقناع ترامب بعدم انسحاب أمريكا من اتفاقية «نافتا»، منشور على الموقع الالكتروني https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-

١٦- اتفاق يستبدل "نافتا" بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، منشور على الموقع الالكتروني https://www.skynewsarabia.com/business/1304330-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D8%AF%D9%84-

١٧-مايكل هيرناندیز ، سياسة ترامب العالمية تطيح بالتعهدات الأمريكية الدولية (تحليل) ، منشور على الموقع الالكتروني https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3

١٨-اسماء حسن الخولي ،» حمائية» ترامب: الطريق إلى حرب تجارية قادمة، منشور على الموقع الالكتروني https://www.ida2at.com/protectionism-trump-way-to-next-commercial-war/

١٩- عزمي بشارة ، صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات الى الداخل ، بحث منشور على الموقع الالكتروني https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_DDA71743.pdf

٢٠-من يونيو ٢٠١٦ إلى يناير ٢٠١٩.. مسار "طلاق" صعب بين البريطانيين والاتحاد الأوروبي، منشور على الموقع الالكتروني
https://www.france24.com/ar/20190115-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-
٢١-الخروج الكبير لبريطانيا من الاتحاد الاوربي ، منشور على الموقع الالكتروني
https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/21683
٢٢-جوناثان بورتز ، أوجه تأثير بريكست من دون اتفاق في اقتصاد بريطانيا، منشور على الموقع الالكتروني
https://www.independentarabia.com/node/56411/%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D8%A3%D9%88%D8%AC%D9%87-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1